



مكتب تنمية الاتصالات (BDT)

جنيف، 28 مايو 2020

الرسالة المعممة BDT/DKH/IDA/043

المرجع:

إلى:

- إدارات الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات
- دولة فلسطين بموجب القرار 99 (المراجع في دي، 2018)

الموضوع: متابعة للاجتماع الثاني لفريق الخبراء بشأن رقم قياسي للاتحاد

حضرات السادة والسيدات،

تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أزوّدكم بمعلومات محدّثة بخصوص إعداد رقم قياسي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

عُقد في 17 أبريل 2020 بجنيف الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بالرقم القياسي للاتحاد من أجل عرض ومناقشة مشروع إطار ومنهجية بشأن إعداد رقم قياسي جديد للاتحاد يربط التكنولوجيات الرقمية بأهداف التنمية المستدامة (SDG). ونُشر تقرير موجز للاجتماع في الموقع الإلكتروني <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/events/2ndegmITUindex2020/default.aspx> ويرد أيضاً في الملحق 1 أدناه.

وأعربت الدول الأعضاء خلال الاجتماع عن عدد من الشواغل المتعلقة بحالة الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعملية إعداد رقم قياسي جديد. وكشفت النقاط المثارة خلال الاجتماع تنوع الآراء والمواقف والتوقعات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعملية التي ينبغي الاسترشاد بها في إعداد رقم قياسي جديد. ولا ينص القرار 131 (المراجع في دي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين على آلية لمعالجة انعدام توافق الآراء هذا. وبالتالي، على نحو ما اقترحت الدول الأعضاء خلال الاجتماع الثاني لفريق الخبراء ووفقاً للقرار 131، قررت أن أتمس التوجيه من المجلس بشأن سبيل المضي قدماً.

وأطلع إلى دعمكم المتواصل لإعداد الرقم القياسي ومساهمتمكم القيمة فيه.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

[الأصل عليه توقيع]

دورين بوغدان-مارتن
المديرة

الملحق 1

الاجتماع الثاني لفريق الخبراء بشأن رقم قياسي للاتحاد

اجتماع افتراضي
17 أبريل 2020

تقرير موجز

- 1 عُقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء بشأن رقم قياسي للاتحاد في 17 أبريل 2020. وبسبب الشواغل العالمية المتنامية بشأن تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، أُجري الاجتماع عن طريق المشاركة عن بُعد حصراً. واجتذب الاجتماع 186 مشاركاً من 59 دولة عضواً، إلى جانب دولة فلسطين بموجب القرار 99 (المراجع في دبي، 2018)، والمنتسبين إلى قطاع تنمية الاتصالات وخبراء في مجال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترأس الاجتماع السيد ألكسندر باربوسا، مدير المركز الإقليمي للدراسات المتعلقة بتنمية مجتمع المعلومات (Cetic.br)، البرازيل.
- 2 وعملاً بخارطة الطريق الموافق عليها في الاجتماع الأول لفريق الخبراء الذي عُقد في 10 فبراير 2020، نُظّم هذا الاجتماع الثاني لفريق الخبراء بهدف عرض ومناقشة مشروع إطار الرقم القياسي ومنهجية إعداد رقم قياسي جديد للاتحاد. وعممت قبل الاجتماع وثيقة معلومات أساسية مدت المشاركين بمشروع منقح للإطار المفاهيمي يستند إلى ربط التكنولوجيات الرقمية بأهداف التنمية المستدامة (SDG)، ويقوم على الدعامات الخمس المتمثلة في "الناس" و"الرخاء" و"الكوكب" و"السلام" و"الشراكة". ويهدف هذا الرقم القياسي الاستشراقي الجديد إلى تقييم كيفية تأثير التكنولوجيات الرقمية على قدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعرضت وثيقة المعلومات الأساسية، المكتملة بجدول مرفق يصف المؤشرات الممكن ربطها بالمواضيع المحددة في الإطار تحت كل دعامة من الدعامات الخمس، العمل الجاري إنجازه من أجل مناقشته في الاجتماع. وتمثلت أهداف الاجتماع فيما يلي: (1) تحديد توافق في الآراء بشأن الهيكل المقترح للإطار؛ (2) الحصول على تعليقات واقتراحات بشأن المواضيع المحددة تحت كل دعامة من الدعامات الخمس وبشأن القائمة الأولية بالمؤشرات الممكن إدراجها في الرقم القياسي.
- 3 رحب رئيس الاجتماع، السيد ألكسندر باربوسا، بصيغة الإطار المنقحة الأكثر استفاضة التي أخذت في الاعتبار تعليقات الدول الأعضاء ومساهماتها، وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلها الاتحاد للتعاون بفعالية مع الخبراء ووكالات الأمم المتحدة في عملية إعداد الرقم القياسي. وسلط الرئيس الضوء على المسؤولية المشتركة بين الاتحاد والأعضاء لإعداد رقم قياسي موثوق وذو صلة. وذكر السيد باربوسا بأن نهج ربط تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأهداف التنمية المستدامة حظي بالتأييد في الاجتماعات السابقة.
- 4 افتتحت السيدة دورين بوغدان-مارتن، مديرة مكتب تنمية الاتصالات، الاجتماع بالتذكير بأن المشاكل الأساسية التي واجهتها عملية تنقيح الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) من حيث جودة وكمية البيانات والتدفقات في عملية إنشاء الرقم القياسي حالت دون نشر الاتحاد للرقم القياسي منذ عام 2017. وسعيًا إلى إيجاد حل لهذه المسألة، أُطلق الاتحاد عملية تشاورية في عام 2019 ونظّم اجتماعين في عام 2020 (الاجتماع الأول لفريق الخبراء في 10 فبراير 2020 والإحاطة الإعلامية للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات التي نُظمت في شكل حوار إلكتروني في 25 مارس 2020) لمناقشة مفهوم إطار جديد للقياس¹. وأكدت السيدة بوغدان-مارتن أن النهج الجديد القائم على أهداف التنمية المستدامة سيمكّن الاتحاد من تحسين النتائج المتعلقة بمهمته الجوهرية المتمثلة في تشجيع وتيسير وتعزيز الشبكات والخدمات والتطبيقات الرقمية واستخدامها لتحقيق النمو والتنمية المستدامين اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً. ولن يعتمد الرقم القياسي فقط على البيانات المجمعة من الاتحاد، بل أيضاً على القياسات الواردة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، بناءً على العلاقات القوية مع الوكالات الشقيقة للأمم المتحدة.

¹ جميع المعلومات المتعلقة بالاجتماع الأول لفريق الخبراء متاحة في الرابط: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/events/egmITUindex2020/default.aspx>. وسيتاح تقرير موجز للحوار الإلكتروني للفريق الاستشاري في الرابط التالي: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/TDAG/Pages/TDAG25/default.aspx>. والعرض متاح في الرابط: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/TDAG/Documents/2020%20TDAG/TDAG%2020%20ITU%20index%20presentation.pdf>

- 5 عرضت السيدة سوزان تلتشر، القائمة بأعمال رئيس شعبة بيانات وتحليلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وثيقة المعلومات الأساسية² والإطار المنقح، اللذين يمثلان العمل الجاري إنجازه. وأوضحت السيدة تلتشر الأساس المنطقي الذي يقوم عليه الهيكل المقترح وأشارت إلى أن الضرورة لا تدعو إلى أن تكون المواضيع شاملة أو نهائية، وقدمت أمثلة ممكنة لبضع مؤشرات أولية يمكن إدراجها في الإطار. ولخص عرض الخطوات المقبلة استناداً إلى سبيل المضي قدماً الذي نوقش سابقاً، بما في ذلك تنقيح المنهجية وجمع البيانات واختبار المؤشرات وتحليل الإحصاءات وإعداد مشروع التقرير بهدف إطلاق المؤشر الجديد في الندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ديسمبر 2020. ودعت السيدة تلتشر المشاركين إلى تقديم تعليقات واقتراحات مكتوبة أيضاً بعد هذا الاجتماع.³
- 6 حظي النهج العام المتمثل في ربط تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأهداف التنمية المستدامة في الرقم القياسي الجديد والهيكل القائم على خمس دعائم (الناس والرخاء والكوكب والسلام والشراكة) بتأييد العديد من المندوبين.
- 7 سألت بعض الدول الأعضاء عما إذا كان من الممكن استنتاج أن الصيغة الأصلية للرقم القياسي IDI ومراجعته المقترحة ينبغي إلغاؤهما.
- 8 علق العديد من المندوبين على عملية إعداد الرقم القياسي الجديد. وخلال المناقشة أعرب البعض عن تأييدهم للاستراتيجية التي اتبعتها الاتحاد، وأكد آخرون الحاجة إلى تشاور معمق مع الدول الأعضاء. وشملت المقترحات الاستفادة من خبرة فريق الخبراء المعني بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGTI) وفريق الخبراء المعني بالمؤشرات الأسرية (EGH)، أو الاعتماد على فريق خبراء مؤلف من إحصائيين من جميع الدول الأعضاء لإعداد الرقم القياسي، أو إحالة عملية الإعداد بأكملها إلى الدول الأعضاء.
- 9 أعربت بعض الدول الأعضاء عن قلقها فيما يتعلق بضمان إعداد رقم قياسي جديد وفقاً للقرار 131 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018. وشملت الاقتراحات الاتفاق على العملية أولاً قبل مناقشة التفاصيل التقنية للمنهجية. وأكدت تعليقات كثيرة أن الرقم القياسي الجديد ينبغي أن توافق عليه الدول الأعضاء وتعتمده في اجتماعات رسمية، أي في دورة مجلس الاتحاد لعام 2020 أو في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022.
- 10 اقترح عدد من الدول الأعضاء تمديد المهلة الزمنية المحددة خلال العرض لإعداد الرقم القياسي. وتمحورت الحجج الرئيسية حول أوجه عدم اليقين الناتجة عن تغير ممارسات سير الأعمال في سياق جائحة كوفيد-19، والطابع المعقد للإطار المقترح، مما يعني أن العملية الكاملة لإعداده واختباره قد تستغرق وقت أطول، بينما تحتاج حكومات الدول الأعضاء إلى زيادة استعراض الأداة الجديدة والتعود تماماً على استخدامها، وقد يشمل هذا الوضع مناقشات على مستوى سائر القطاعات. وطلب المشاركون أيضاً تمديد الموعد النهائي لتقديم تعليقات مكتوبة بشأن الصيغة الحالية للوثيقة.
- 11 أشار المندوبون إلى الطابع المعقد للإطار وإلى التحدي الذي يطرحه تنوع مصادر البيانات، وكذلك إمكانية توزيع بعض المواضيع على دعائم متعددة. وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء إدراج مجموعة متنوعة من المصادر (بما فيها مصادر القطاع الخاص) فيما يتعلق بالمؤشرات. وطلبت عدة دول أعضاء استقاء البيانات من مصادر رسمية حصراً - الحكومات أو المكاتب الإحصائية الوطنية أو الهيئات التنظيمية -، تماشياً مع "خطة عمل منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات" المتعلقة باستخدام المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، والقرار 131. واقترح في الوقت نفسه الاستفادة من البيانات الضخمة إن كانت مدعومة بمنهجيات مجدية. وشدد المندوبون على أهمية عدم إثقال كاهل الدول الأعضاء بعبء جمع بيانات إضافية.
- 12 شكل توافر البيانات المتعلقة بالمؤشرات مصدر قلق رئيسياً للعديد من البلدان، مما دعا المطورين إلى الاهتمام عن كثب بضمان تغطية جغرافية واسعة للبلدان على مختلف مستويات التنمية، مع مراعاة تطوير الأنظمة الإحصائية وتكاليف جمع بعض البيانات. واقترح اختيار مؤشرات دقيقة لقياس درجات التحسن في المناطق الريفية أيضاً. وأكد المندوبون أن جمع طائفة واسعة من المؤشرات قد يشكل تحدياً: ذكر البعض تحدياً أن جمع البيانات القائمة على المقابلات، وإن كانت موجودة، سيكون معقداً في زمن جائحة كوفيد-19، واستفسر آخرون عن التدابير أو الخيارات البديلة في حال ما إذا كانت البيانات غير متوافرة أو تمثل مصادر أخرى غير الاتحاد. واقترحت إمكانية استعراض المواضيع التي يغطيها الرقم القياسي في ضوء توافر البيانات.
- 13 أكد عدد قليل من الدول الأعضاء التعليقات التي أثيرت في اجتماعات سابقة والتي تفيد بأن أداة القياس الجديدة ينبغي ألا تشمل تصنيفاً لتفادي إثارة منافسة غير مرغوبة بين البلدان. وفيما يتعلق بتجميع المؤشرات، اقترحت بعض الدول الأعضاء جعل الرقم القياسي عملياً بنشر أرقام قياسية فرعية في كل دعامة.

² العرض متاح في الرابط:

https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/events/2ndegmITUindex2020/EGM_ITUindexPresentation_17April%202020.pdf

³ كان الموعد النهائي المقترح لتقديم التعليقات هو 24 أبريل. وخلال الاجتماع مُدِّد هذا الموعد النهائي إلى 1 مايو 2020.

14 اقترح عدد من المؤشرات المحددة. وشملت هذه المقترحات إضافة مؤشرات تتعلق بجودة الشبكات وأدائها أو تقسيمها حسب السرعة؛ ومؤشرات تتعلق بالاستهلاك الفردي لخدمات الإنترنت، من قبيل مبيعات التجزئة على الإنترنت أو المدفوعات المتنقلة؛ واستخدام قياس أكثر تدرجاً للمؤشر المتعلق بقوانين الأمن السيبراني بدلاً من القياسات ثنائية التفرع؛ أو إضافة مؤشر في الدعامة المعنية بشأن عدد فرص العمل التي يولدها قطاع تكنولوجيا المعلومات. ونبه بعض المندوبين بأن بعض مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ثقل صلة بأقل البلدان نمواً، حيث المهاتفة المتنقلة أكثر انتشاراً من المهاتفة الثابتة مثلاً. وأشارت التعليقات إلى التداخل المحتمل بين المؤشرات (الخدمات الإلكترونية والخدمات الرقمية)، وأهمية تضمين الإطار مؤشر مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي اعتمده فريق الخبراء المعني بالمؤشرات الأسرية مؤخراً، والتحدي المتمثل في الحفاظ على توافر جميع مؤشرات العناصر في الوقت المناسب مع تحديثها سنوياً. وشدد مندوبون آخرون على أهمية استخدام مصطلحات موحدة عند تعريف المؤشرات وإيلاء اهتمام للاختلافات بين البلدان في الفئات العمرية، أي فيما يتعلق بتحديد الشباب.

15 قد يستتبع تنفيذ إطار جديد وأوسع نطاقاً للمؤشرات حاجة الدول الأعضاء إلى التنسيق مع وزارات ومنظمات دولية أخرى لضمان تحديث المؤشرات. واعتبرت بعض الدول الأعضاء هذا الأمر فرصة لتعزيز الشراكات، في حين سلطت دول أعضاء أخرى الضوء على الطابع المعقد الذي يكتسبه هذا الأمر لأن الرقم القياسي سيكون أداة يسترشد بها واضعو السياسات في مختلف القطاعات. وأشار أيضاً إلى أن تغيير المؤشرات (أي في إطار الاستقصاءات الأسرية) يشمل تكلفة إعادة تدريب القائمين بالاستقصاءات.

16 وفي الختام، طلبت أربعة بلدان إدراج بياناتها في هذا التقرير. وترد بياناتها المحررة فيما يلي.

البيانات المحررة

البحرين

ليس لدى مملكة البحرين أي اعتراض على فكرة النظر في رقم قياسي جديد أو قبول شكله الحالي، ولكنها تود التأكيد على ضرورة اتباع العملية المناسبة، أي من خلال فريق الخبراء، ومنح الدول الأعضاء الوقت الكافي لدراسة المقترح ذاته والتشاور بشأنه.

ثانياً، تؤكد مملكة البحرين موقفها الأول الذي أعربت عنه خلال الاجتماع السابق لفريق الخبراء في فبراير والذي يفيد بأن عملية إدخال هذا الرقم القياسي الجديد غير واضحة. فمسؤولية اقتراح الأرقام القياسية أو تعديلها والاتفاق عليها تعود إلى فريق الخبراء التابع للاتحاد - وليس إلى أمانة مكتب تنمية الاتصالات.

ثالثاً، لدينا قرار ساري المفعول، وهو القرار 131 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018. وبالتالي، تقترح مملكة البحرين أن ينشر الاتحاد الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) في عام 2020، وقد وافق على ذلك العديد من الزملاء الممثلين، نظراً لعدم توفر الوقت الكافي للتوصل إلى اتفاق بشأن الرقم القياسي الجديد المقترح. وفيما يتعلق بالمنهجية، ينبغي، حسب ترتيب الأفضلية، اتباع المنهجية الجديدة، أو إضافة تعديلات إلى المنهجية الجديدة، أو الحفاظ على الصيغة الأصلية للرقم القياسي IDI.

رابعاً، في اجتماعي فريق الخبراء في 10 فبراير و17 أبريل 2020، أشار الرئيس ومكتب تنمية الاتصالات إلى أن الرقم القياسي IDI قد "ألغى" وأن سبيل المضي قدماً لا يمكن أن يشمل نشر هذا الرقم بأي شكل من الأشكال. وحتى الآن، لم يقدم أي تفسير لتوضيح الأساس الذي استند إليه لاعتبار الرقم القياسي IDI ملغى. ولا يمكن قبول هذا الموقف ما لم تتفق الدول الأعضاء على ذلك بوضوح من خلال الوسائل والإجراءات المناسبة.

خامساً، ذكر مكتب تنمية الاتصالات في اجتماعي فريق الخبراء أن الرقم القياسي "الجديد" IDI (الموافق عليه في 2018) لا يمكن تنفيذه نظراً لمواجهة صعوبات في جمع البيانات ودقة المعلومات. بيد أن التفاصيل والآراء المتعلقة بتعريف هذه التحديات والتصدي لها لم تُعمم على الدول الأعضاء وفريق الخبراء من أجل النظر فيها.

الهند

تهنئ الهند أمانة الاتحاد على العرض الذي قدمته، وتعرب عن تأييدها للرقم القياسي الجديد وإن كانت تساورها بعض الشواغل التي تود إثارتها. أولاً، يتسم الرقم القياسي المقترح للاتحاد بطابع معقد جداً ويتألف من 45 مؤشراً. وي طرح الحصول على بيانات من أجل هذا العدد الكبير من المؤشرات تحدياً كبيراً لمعظم الدول الأعضاء. ومن الضروري تضمين هذا الرقم مؤشرات تستطيع غالبية البلدان توفير بيانات بشأنها. وسبق أن لم يتمكن الاتحاد من نشر الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) في عامي 2018 و2019 رغم أن هذا الرقم القياسي كان يتألف من 14 مؤشراً فقط. ولا نريد أن نعيش حالة فشل مماثلة.

ثانياً، يشار في وثيقة المعلومات الأساسية إلى مصادر متعددة مقابل مؤشر واحد. ويمكن أن يؤدي استقاء البيانات من مصادر متعددة لنفس المؤشر إلى حالات عدم اتساق لأن كل وكالة يمكن أن يكون لديها تعريف مختلف لنفس المؤشر، وبالتالي فإن البيانات مختلفة ستكون مختلفة إذا كانت لدينا مصادر متعددة.

ثالثاً، يُقترح أن تستمد بيانات بعض المؤشرات المتعلقة بالصحة والرفاه من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ومن المعلوم أن العديد من البلدان ليست أعضاء في هذه المنظمة، وفي هذه الحالة، تود الهند معرفة ماذا يقترح الاتحاد بشأن الحصول على البيانات المتعلقة بالبلدان التي لا تتمتع بالعضوية في هذه المنظمة؟

رابعاً، توصي الهند بأن تركز المؤشرات على النتيجة بدلاً من التركيز على وسيلة تحقيقها. فعلى سبيل المثال، يتعين أن تركز المؤشرات على النتائج المحققة إما من خلال التكنولوجيا المتنقلة أو التكنولوجيا الثابتة أو الحاسوب أو الجهاز اللوحي أو الهاتف الذكي، إلخ، وليس على وسائل تحقيق هذه النتائج وبصورة أعم، يجب أن تحلل المؤشرات بدقة وبموضوعية وفي الوقت المناسب. وتود الهند أن تعرب عن شكرها للاتحاد للنظر في إدراج القدرة على تحمل التكاليف كمؤشر في الرقم القياسي الجديد، مما يأخذ في الاعتبار القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المختلفة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

خامساً، يجب أن يأخذ المؤشر في الاعتبار ديمغرافية البلدان، وكذلك الجغرافيا وتحديات المناطق الريفية، لكيلا يتأثر تقييم البلدان التي تواجه هذه التحديات. إضافة إلى ذلك، تلاحظ الهند أن المؤشرات تبين وضعاً ثابتاً لحالة تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن يأخذ الرقم القياسي في الاعتبار أيضاً نوع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحسين البنية التحتية والنظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسترحب الهند بإدراج معلمة تقييم الجهد الذي يبذله البلد - وليس فقط المستوى.

ختاماً، مناقشة 45 مؤشراً خلال هذا الاجتماع أمر غير ممكن، إضافةً إلى أن الاتحاد قد منح أسبوعاً واحداً فقط لتقديم تعليقات بعد هذا الاجتماع، خاصةً في سياق كوفيد-19. وينبغي أن يمنح الاتحاد الدول الأعضاء الوقت الكافي لالتماس تعليقات مكتوبة، وينبغي ألا يتسرع في الانتهاء من الرقم القياسي ما من شأنه أن يؤدي إلى فشل آخر. والانتهاء من الرقم القياسي بحلول يونيو 2020 أملٌ يحده تهاؤل مبالغ فيه.

المملكة العربية السعودية

تتفق المملكة العربية السعودية مبدئياً مع مجمل فكرة إعداد رقم قياسي جديد للاتحاد بيد أنها تود إثارة العديد من الشواغل. يتمثل الشاغل الأول في أن خارطة الطريق تفيد بأن الخطوة المقبلة ستتمثل في اتخاذ المجلس قراراً بشأن المؤشرات. بيد أن هذا القرار ينبغي أن يتخذه الخبراء، في اجتماع لفريق الخبراء، لأن أعضاء المجلس ليسوا خبراء.

ويتمثل الشاغل الثاني في عدم وضوح عناصر الرقم القياسي الجديد. فبعض الأجزاء غير موجودة وأخرى غير واضحة، وبعض المقاصد غير واضحة. وينبغي أيضاً أن نكون أكثر تركيزاً، كما كان الحال بالنسبة لأداة تتبع التنظيم والرقم القياسي العالمي للأمن السيبراني، لأننا إن قمنا بقياس كل شيء فإننا لا نقيس شيئاً. ونحتاج إلى مزيد من التفاصيل قبل أن تتمكن من المضي في هذه العملية.

علاوةً على ذلك، تلاحظ المملكة العربية السعودية، وفقاً للعرض، أن المؤشر سيؤخذ في الاعتبار إذا توافرت البيانات المتعلقة به في 50 بلداً فقط. ولكن، إذا رجعنا إلى الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) القديم، فإننا سنجد أن الأمر كان يتطلب توافر البيانات المتعلقة بثلاثي الأعضاء تقريباً قبل إدراج المؤشر.

ختاماً، تود المملكة العربية السعودية أن تؤكد أن القرار 131 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 ينص بشكل واضح ومباشر على أن البيانات التي يدرجها الاتحاد في أرقامه القياسية المركبة ينبغي أن تعتمد على البيانات الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء. ووفقاً لوثيقة المعلومات الأساسية، سوف تؤخذ بعض البيانات من مصادر من القطاع الخاص وكبائنات شبه تابعة للقطاع الخاص، وهذا ما لا توافق عليه المملكة العربية السعودية.

مع أخذ كل ما تقدم في الاعتبار، تود المملكة العربية السعودية أن تؤكد أن الاتحاد يعمل من أجل أعضائه، وأن الأعضاء سيكونون مستخدمين هذا المؤشر. ولذلك فإن من المهم جداً الحصول على تأييد جميع الأعضاء وأخذ كل هذه الجوانب بعين الاعتبار. وتوصي المملكة العربية بشدة منح هذا المؤشر مزيداً من الوقت ليبلغ مرحلة النضج، والحصول على الموافقة والقبول من جميع الأعضاء. ولهذا، فإن المملكة العربية السعودية لا يمكنها أن تقبل بأن تكون الخطوة المقبلة هي عرض هذه المسألة على المجلس من أجل الموافقة عليها. ومن الضروري أن نعمل على هذه المؤشرات لوقت أطول. وعلى الرغم من أن الرقم القياسي يتقدم في الاتجاه الصحيح، فقد حددت بعض البلدان أنه يحتاج إلى إعادة النظر فيه ودراسته ومنحه بعض الوقت للازدهار والنضج.

الإمارات العربية المتحدة

أعربت الإمارات العربية المتحدة عن العديد من الشواغل بخصوص إعداد الرقم القياسي الجديد. ويتعلق الشاغل الأول بالإجراءات القانونية المتعلقة بإعداد الرقم القياسي الجديد وفقاً للقرار 131 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

ثانياً، لقد عملت الدول الأعضاء لمدة سنتين في سياق فريق فرعي تابع لفريق الخبراء المعني بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل استعراض المجموعة السابقة المكونة من 11 مؤشراً في الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI)، وبعد ذلك وافقت الدول الأعضاء، في الندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2018، على الإطار المنقح المكون من 14 مؤشراً، وبالتالي، لا يمكن أن نخلص إلى أن العملية لم تكن ناجحة. وتلاحظ الإمارات العربية المتحدة أيضاً أن اجتماع 10 فبراير لم تحضره سوى 37 إدارة، وتتساءل عن اتخاذ قرار عدم الاستمرار في استخدام الرقم القياسي IDI السابق.

ثالثاً، لا يمكن أخذ الحوار الإلكتروني الذي نظمه الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات في 25 مارس 2020 في الاعتبار في عملية إعداد رقم قياسي، لأن هذا الفريق، مع كامل الاحترام الواجب، لا يتألف من خبراء. فالقرار 131، الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين والذي ينظم طريقة العمل على الرقم القياسي IDI، ينص بوضوح على أن الاتحاد يجب أن يعمل من خلال الدول الأعضاء أو فريق الخبراء للموافقة على هذا الرقم القياسي أو إعداده.

إن الإمارات العربية المتحدة ليس لديها بالضرورة مشكلة في المضي قدماً في إعداد الرقم القياسي الجديد، شريطة اتباع العملية المناسبة، التي تجري من خلال فريق الخبراء والتي تستغرق وقتاً كافياً. ومنهجية الإعداد غير معروفة بعد، ومن الضروري في الوقت نفسه أن تقوم الدول الأعضاء بتحليل توفير البيانات وحساب الرقم القياسي، لأن ذلك سيكون له آثار على الإدارات.

وتشير الإمارات العربية المتحدة أيضاً إلى أن الاتحاد هو الوكالة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفقاً لدستوره. بيد أن الإطار الجديد لا يركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، بل يتضمن أيضاً مؤشرات أخرى تغطي معلمات وقطاعات مختلفة. وهذا الأمر يقتضي إمعان النظر في الآثار القانونية والتنظيمية والاقتصادية وما ينتج عنها من عبء عمل للمنظمين وما يقتضيه ذلك من وقت. وعلاوة على ذلك، تشكل العديد من المؤشرات المستمدة من منظمات دولية مختلفة صعوبة أمام منظمي الاتصالات لمتابعتها والوفاء بالمتطلبات، لأن وزارات أو كيانات أخرى قد تكون مسؤولة عن هذه المؤشرات.

ختاماً، تشدد الإمارات العربية المتحدة على أن من غير الممكن المضي قدماً في عملية الإعداد ما لم تتخذ الدول الأعضاء قراراً بالتخلي عن الرقم القياسي القديم في اجتماع مناسب أو مؤتمر مناسب. وإذا كان الرقم القياسي المقترح جديداً بالكامل، ويبدو أن الأمر سيكون كذلك، فإن من الضروري الانتظار ريثما تُدخل تعديلات على القرار 131 في مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل في عام 2022 قبل إصدار رقم قياسي جديد، لكي لا يتم أي تجاوز للصلاحيات.